مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تقييم دور أنشطة لجان التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية المصرفية "دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الداخليين في المصارف السورية الخاصة"
اسم الكاتب: د. سمير شرف، هدى اسبر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5317
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 02:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Evaluation Of The Role Of Audit Committee Activities In Improving The Internal Banking Control System Field Study From The Point Of View Of The Internal Auditors In The Syrian Private Banks

Dr. Samir Sharaf [*]
Huda Esber [**]

(Received 2 / 7 / 2019. Accepted 26 / 9 / 2019)

□ ABSTRACT □

The purpose of the research is to clarify the role played by the audit committee of private Syrian banks and its importance to improve the internal control system, which is important and necessary for both management and stakeholders in banks, from the point of view of internal auditors in private banks.

The research was based on the analytical descriptive approach. A questionnaire was prepared and developed containing questions related to the study aspects. The questionnaire was distributed to a sample of internal auditors working in internal audit departments in private banks in Syria.), While Islamic banks were excluded as they were subject to the Shari'a Audit Department. Accordingly, 48 questionnaires were distributed to all auditors in the internal audit departments of the private banks. Forty- 85.42%).

The study found that there is great support for the activities of the Audit Committee and lead to improvement of the internal control system and its effectiveness in the Syrian private banks sample of the study, with relative importance (68.86%). This means that the Audit Committee plays an important role in improving the internal control system Activities.

Key words: Internal Audit, Audit Committee, Internal Audit.

[*]**Professor- Department Of Business Administration, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**] **Postgraduate Student - Department Of Business Administration, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

تقييم دور أنشطة لجان التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية المصرفية "دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الداخليين في المصارف السورية الخاصة"

الدكتور سمير شرف*

هدى اسبر**

(تاريخ الإيداع 2 / 7 / 2019. قُبِل للنشر في 26 / 9 / 2019)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى بيان الدور الذي تؤديه لجنة التدقيق في المصارف السورية الخاصة، وأهميته لتحسين نظام الرقابة الداخلية التي تعد أمراً مهماً وضرورياً لكل من الإدارة وأصحاب المصالح في المصارف، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين في المصارف الخاصة.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمّ إعداد وتطوير استبانة تتضمن الأسئلة المتعلقة بجوانب الدراسة، وتمّ توزيعها على عينة من المدققين الداخليين العاملين في إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة في سورية، والبالغ عددها (14) مصرف خاص، حيث استهدف البحث الحالي (11) مصرف، بينما تمّ استبعاد المصارف الإسلامية، كونها تخضع لإدارة التدقيق الشرعي (وفق أحكام الشريعة الاسلامية)، وبناءً على ذلك تمّ توزيع (48) استبيان على كافة المدققين في إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة، واسترجع منها (41) استبيان بنسبة استجابة (85.42%).

توصل البحث إلى أنّ هناك تأييد كبير للأنشطة التي تمارسها لجنة التدقيق وتؤدي إلى تحسين نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في المصارف السورية الخاصة عينة الدراسة، وبأهمية نسبية (68.86%)، مما يعني أنّ لجنة التدقيق تؤدي دوراً مهماً في تحسين نظام الرقابة الداخلية وفعاليته عندما تمارس هذه الأنشطة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، لجنة التدقيق، الرقابة الداخلية.

* **أستاذ– قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

** **طالبة دكتوراه– قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

شهد القطاع المصرفي تنوعاً وتطوراً في الخدمات المصرفية، من خلال استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يتطلب من المصارف اهتماماً خاصاً بأنظمة الرقابة الداخلية لمواكبة هذا التطور، بحيث تكون على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية بما يضمن حماية موجودات المصرف ورفع كفاءة موظفيها، والتقيد بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وعن الإدارة، وما زاد موضوع أنظمة الرقابة أهمية الانهيارات المالية والفضائح الإدارية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية، والتي أطاحت بالعديد من الشركات الرائدة والعملاقة على المستوى العالمي، كشركة إنرون وشركة وورلد كوم في الولايات المتحدة اللتان أثر انهيارهما في اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها، وتكبد المساهمين فيهما خسائر فادحة، ونسبت المسؤولية عما حدث إلى الهيئات الإدارية ومجالس الإدارة، كما تبين وجود ضعفٍ في مجال عمليات الرقابة والإشراف، وعدم المساءلة عن أخطاء المدراء في المؤسسات، وإخفاق مدققي الحسابات (الداخليين والخارجيين)، وكنتيجة منطقية لهذه الإخفاقات سارعت كثير من المؤسسات الدولية والمنظمات المهنية في العديد من الدول إلى وضع مجموعة من القوانين والضوابط والمبادئ الأخلاقية للرقابة المالية وغير المالية، من خلال حوكمة الشركات، وذلك من أجل حماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي ومن أجل تعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، حيث يعد وجود لجان التدقيق المستقلة في الهيكل التنظيمي للشركات أحد ركائز الحوكمة المؤسسية.

تتكون لجنة التدقيق من أعضاء غير تنفيذيين ويجب أن تتوفر لديهم الخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية، والإلمام بطبيعة نشاط المنظمة، وقد أسند للجان التدقيق العديد من المهام ويؤمل منها أن تقدم خدمات نوعية في مهامها، بحيث يكون لها دور في تحسين نظم الرقابة الداخلية، ودعم كفاءة واستقلالية المدقق الخارجي، وتعزيز مصداقية القوائم المالية، ولإعادة الثقة والطمأنينة للأطراف ذوي العلاقة في المنظمة.

تُعدّ لجنة التدقيق الداخلي عنصراً مهماً في العمل المصرفي بسبب دورها البارز الذي تقوم به في كشف الأخطاء ومنع حدوثها ما أمكن، وكذلك في تحديد مواطن الضعف والعمل على تصحيحها، مما يساعد على قيام نظام رقابة قوي، وتدعيم استقلالية المدقق الداخلي، وبناء قواعد ثابتة لاستدامة عمل المصارف، وتحديد المخاطر التي تواجهها لاجتنابها أو التخلص منها. انطلاقاً من ذلك يسعى البحث الحالي إلى تقييم دور أنشطة لجان التدقيق في تحسين نظام الرقابة المصرفية الداخلية، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين في المصارف السورية الخاصة.

مشكلة البحث:

تُعدّ الرقابة الداخلية من أهم وسائل الإدارة في الرقابة على عمل المصارف، فهي ضرورة فنية لخدمة الإدارة ومساعدتها في حماية موجوداتها وضبط ومراجعة البيانات المالية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها لتحقيق الكفاية الإنتاجية والخطط الإدارية المرسومة وضمان تمسك العاملين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة، انطلاقاً من ذلك تكمن مشكلة البحث في أنّ ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تعريض المصارف إلى مخاطر متعددة منها مخاطر السمعة ومخاطر عدم الاستمرارية، أي التوقف عن النشاط، لذلك في ضوء الاهتمام الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق في تقييم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الخاصة السورية، تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما دور أنشطة لجنة التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المصارف السورية الخاصة؟

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من أهمية لجان التدقيق من حيث تطور أعمالها، والتركيز على القيام بأنشطتها كونها وسيلة رئيسة تلجأ إليها الإدارة العليا في المصارف لممارسة وظائفها الرقابية والإشرافية على مختلف الأنشطة والعمليات المالية والإدارية، بهدف التأكد من أنّ جميع الضوابط ونظم الرقابة الداخلية تمّ وضعها بما يتناسب مع تحقق الأهداف الموضوعة، كذلك الرقابة على التدقيق الداخلي والتأكد من نزاهته وموضوعيته.

يهدف البحث إلى بيان الدور الذي تؤديه لجنة التدقيق في المصارف السورية الخاصة، وأهميته لتحسين نظام الرقابة الداخلية التي تعد أمراً مهماً وضرورياً لكل من الإدارة وأصحاب المصالح في المصارف، وذلك من وجهة نظر المدققين الداخليين في المصارف الخاصة.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين العاملين في إدارة التدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة حول مساهمة أنشطة لجنة التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية المصرفية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم فرضية الدراسة، كما تمّ استخدام المصادر الثانوية التي تشمل الأدبيات التي تناولت الموضوع، وكذلك ما تمّ نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة، وفيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تمّ إعداد وتطوير استبانة تتضمن الأسئلة المتعلقة بجوانب الدراسة، وتمّ توزيعها على عينة من المدققين الداخليين العاملين في إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة في سورية، والبالغ عددها (14) مصرف خاص، حيث استهدف البحث الحالي (11) مصرف، بينما تمّ استبعاد المصارف الإسلامية، كونها تخضع لإدارة التدقيق الشرعي (وفق أحكام الشريعة الاسلامية)، وبناءً على ذلك تمّ توزيع (48) استبيان على كافة المدققين في إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة، واسترجع منها (41) استبيان بنسبة استجابة (85.42%).

الدراسات السابقة:

1- دراسة (كيرزان، 2013) بعنوان: مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة).

هدف البحث الى التعرّف على مدى مساهمة التدقيق الداخليّ في تطبيق الحوكمة في المصارف السوريّة العامّة والخاصة، وبيان ما إذا كانت هناك فروقات حول المساهمة في التطبيق بين مصارف القطاع الخاص ومصارف القطاع العام. وتكوّن مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيّين العاملين في تلك المصارف، واستخدم الاستبيان لجمع البيانات الأولية، وخلصت الدراسة الى أنّ هناك مساهمة للتدقيق الداخليّ في تطبيق الحوكمة في المصارف السوريّة العامّة والخاصة، ولكنها بصورة أكبر في بنوك القطاع الخاص، وأنه لا يوجد إشراف كامل لإدارة التدقيق الداخلي على فعالية ممارسة الحوكمة ولا يضمن التدقيق الداخلي حماية كاملة لحقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية للمساهمين المسيطرين في المصارف العامة، وإنما إشراف وحماية بدرجة متوسطة، وأوصت

الدراسة بضرورة إصدار التشريعات المناسبة للمصارف العامة لترقى إلى سويتها في المصارف الخاصّة، وحث الإدارات العليا في البنوك العامة على دعم دوائر التدقيق الداخلي وإعطائها الصلاحيات اللازمة وأن تكون تبعيتها للجان التدقيق لضمان استقلاليّتها لتحقيق إشراف مناسب على فعالية ممارسة الحوكمة في المصارف العامة.

2- دراسة (داود، 2015) بعنوان: دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية.

هدفت الدراسة للتعرف إلى دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من خلال التعرف إلى دور لجان التدقيق في الإشراف والرقابة على إعداد القوائم المالية، إضافة لدورها في دعم وظيفة التدقيق الداخلي، وذلك من وجهة نظر أعضاء لجان التدقيق ومديري التدقيق الداخلي في تلك البنوك، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (63) فرداً، تمّ توزيع الاستبانة عليهم، واسترجع منها (44) استبانة، وخضع للتحليل (40) استبانة، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور إيجابي للجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، وكان أكثرها تأثيراً دور لجان التدقيق في دعم التدقيق الداخلي، يليه دور لجان التدقيق في الإشراف والرقابة على إعداد القوائم المالية.

3- دراسة (حميدي وآخرون، 2017) بعنوان: أهمية لجنة الدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه لجنة التدقيق في تحسين التدقيق الداخلي في الشركات العراقية، ولتحقيق هذا الهدف اتبع المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لبيعة الدراسة، حيث تمّ تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من مدققي الحسابات الداخليين والأكاديميين. توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها، وجود دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في الشركات مع التأكيد على ضرورة التزام أقسام التدقيق الداخلي بالقوانين وتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي في الشركات.

4- دراسة (الحسيني والسعبري، 2017) بعنوان: توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على درجة الاستيعاب بالنسبة للمدقق الخارجي لكل من المكونات الخمسة للرقابة الداخلية وهي (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، نظام المعلومات والاتصال، والمتابعة)، والتي تعد مقياساً يمكن على أساسها تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإمكانية توظيفها لتعزيز جودة التدقيق الخارجي. اعتمدت الدراسة على الاستبانة كمصدر للحصول على البيانات اللازمة، وتمّ توزيع (100) استبانة، واسترد (89) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وكان من أهم النتائج: إنّ التزام إدارة المصرف بالكفاءة والنزاهة والقيم الأخلاقية ومنح الصلاحيات وتحديد المسؤوليات يؤدي إلى تقليل الوقت والجهد المبذول من قبل المدقق الخارجي، وكذلك نقل تعقد مهام التدقيق وبذلك تتحقق جودة التدقيق الخارجي. كما إنّ كافة مكونات الرقابة الداخلية بداية من بيئة الرقابة وحتى المتابعة تخضع إلى تقييم المخاطر التي تتضمنها من قبل المدقق الخارجي لتحديد حجم الأدلة الضروري، فإذا طبقت تلك المكونات بصورة صحيحة سيقوم المدقق الخارجي بتخفيض حجم الأدلة وتقل تعقد مهام التدقيق ومن ثمّ تتحقق جودة التدقيق الخارجي.

5- دراسة (عبد وإبراهيم، 2019) بعنوان: أثر خائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي: دراسة تطبيقية في عدد من المصارف المحلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى القيام بدراسة تحليلية لتأثير خصائص لجان التدقيق على ممارسات الإفصاح الطوعي، وتمثل مجتمع الدراسة بالتقارير المالية المنشورة لـ (15) مصرفاً عراقياً في سوق العراق للأوراق المالية بالإضافة إلى نشرها في المواقع الإلكترونية للمصارف المختارة لسنتين هما 2016 و 2017، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنّ خصائص لجنة التدقيق يمكن من خلالها تقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية للمصرف، مما سينعكس على دقة القوائم المالية المفصح عنها بشكل طوعي.

بعد استطلاع مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت عمل لجان التدقيق في بيئات عمل مصرفية وغير مصرفية، ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت بيئة العمل المصرفية في المصارف الخاصة السورية (باستثناء المصارف الإسلامية)، وذلك لبيان دور أنشطة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة المصرفية، بما يسهم في الارتقاء بعمل هذه المصارف وقدرتها على المنافسة.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي وأنواعه: التدقيق الداخلي هو مجموعة أوجه النشاط المستقلة التي تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في التحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان صحة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية المخصصات المعدة لحماية موجودات وأموال الوحدة الاقتصادية، والتحقق من اتباع العاملين في الوحدات الاقتصادية للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة، وقياس مدى صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها حتى تصل الوحدة الاقتصادية إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى (يعقوب، 2006، ص120). كما عُرّف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة تقييم مستقلة أنشأت داخل المؤسسة لدراسة وتقييم أنشطتها كخدمة للمؤسسة (Moeller, 2008, p3). يعمل التدقيق الداخلي على تزويد الإدارة بالمعلومات المستمرة التي تعمل على دقة أنظمة الرقابة الداخلية، والتنفيذ الفعلي داخل كل قسم من الأقسام بمهنية وكفاءة، وصدق نتائج النشاط والمركز المالي للمؤسسة التي تعكس فاعلية وكفاءة النظام المحاسبي المستخدم (الشحنة، 2015، ص46).

هناك عدة أنواع من التدقيق الداخلي، وهي (الغزاوي، 2008، ص68):

1) التدقيق التشغيلي: هو فحص شامل لجميع الأنشطة التشغيلية وتقييم لأنظمة الرقابة والأداء للمؤسسة بالكامل كما هو محدد في أهداف الإدارة، وهذا النوع من التدقيق يختص بالعمليات والمجالات غير المالية التي تتعلق بفاعلية وكفاءة استخدام الموارد لغرض تقييم الأداء وتقديم التوصيات والتحسينات والتطوير اللازم في تلك المجالات.

2) التدقيق المالي: وهو فحص شامل لجميع القيود المحاسبية للأحداث التي تحصل داخل المؤسسة حسابياً ومستندياً، كما يتضمن التدقيق المالي التحقق من وجود الموجودات والتأكد من توفير الحماية المناسبة لها لمنع الاختلاسات والإهمال أو الحيلولة دون وقعها، كما يتناول التدقيق المالي فحص النظام المحاسبي وفاعليته.

3) التدقيق الإداري: وهو فحص للأمور المهمة المتعلقة بعمليات الإدارة المختلفة والتي تتجه نحو أهداف المؤسسة، أي يتضمن فحص وتدقيق السياسات والإجراءات والخطط والنظم وأساليب الرقابة وطرق العمل لغرض مساعدة الإدارة في اتخاذ القرار واقتراح الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه المؤسسة في الوقت المناسب، كذلك تقييم أسلوب إدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة (الشذر، 2007، ص57).

4) تدقيق الالتزام: ويشمل فحص لعمليات المؤسسة، وفيما إذا كانت أنشطتها تنفذ وفقاً للسياسات والأهداف والخطط المعلنة، كذلك مدى الالتزام للقوانين والتعليمات الحكومية والحكم على مدى جودة وملائمة الأنظمة التي تمّ وضعها من قبل الإدارة، أي تدقيق الالتزام يعتمد على وجود بيانات للمقارنة مع المنفذ فعلاً العاملين في المؤسسة.

ثانياً: مفهوم لجان التدقيق وأهميتها: تُعرّف لجان التدقيق بأنها: لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين، وذلك لتقديم رؤية عن مدى تحقيق حوكمة الشركات، ويجب أن يكون لها خط مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة كذلك إلى ضمان تأهيل الإدارة من أفراد مؤهلين وذوي خبرة لضمان قدرتهم على إدارة المخاطر بفعالية وأوجه رقابة رسمية في المؤسسة، ولا بد أن يكون أعضاء اللجنة من الأفراد الأكفاء ذوي الخبرة لضمان قدرتهم على الالتزام بتخصيص وقت كاف وجهد لمهمة الرقابة والمراجعة والمساءلة ومتابعة مدى الالتزام بالقيم الأخلاقية وترتيبات الحوكمة (حماد، 2005، ص201). كما عُرّفت بأنها: لجنة يتم تعيين أعضائها عن طريق الشركة من الأعضاء غير التنفيذين بمجلس الإدارة، وتعد قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للشركة ولها دور رقابي على جميع عمليات الشركة (دحدوح، 2008، ص25). وعرفها (الذنيبات، 2010، ص181) بأنها: اللجنة التي تتكون عادةً من المديرين غير التنفيذين في الشركة، وأنّ الهدف الأساسي من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مساءلة الإدارة. وعرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) بأنها: الأداة التي يتم من خلالها تنفيذ التجاوزات التي تقوم بها الإدارة العليا للمؤسسات.

تتجلى أهمية لجان التدقيق من خلال المنافع المتوقعة منها التي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل مجلس الإدارة، والمدقق الخارجي، والمدقق الداخلي، والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان التدقيق للأطراف السابقة وفق الآتي (سليمان، 2006، ص144):

1) بالنسبة لمجلس الإدارة: إنّ إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، وخاصةً فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي في أثناء نهاية عملية المراجعة، وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.

2) بالنسبة للمدقق الخارجي: لعل الدور الذي تؤديه لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي، وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي، وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.

3) بالنسبة للمدقق الداخلي: تقوم لجان التدقيق باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر به لحل المشكلات التي قد تنشأ بينه وبين الإدارة، مما يؤدي على زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.

4) بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية: إنّ إنشاء لجان التدقيق يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها المؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

توجد عدة عوامل ساعدت في زيادة الاهتمام بموضوع لجان التدقيق أهمها (دحدوح، 2008، ص255):

1) تزايد حالات الإخفاق المالي للعديد من الشركات والبنوك في الخارج، وتزايد حالات الغش والتلاعب بها إضافة إلى زيادة رغبة هذه الشركات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها، والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.

2) زيادة الضغوط من قبل مستخدمي التقارير المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة عادلة وسليمة.

3) التناقض الموجود بين مدققي الحسابات القانونيين وبين إدارة الشركة خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على استقلال مدقق الحسابات لإبداء الرأي الفني والمحايد، ومن ثمّ فإنّ وجود لجنة التدقيق في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن استقلال مدقق الحسابات.

4) الحاجة إلى تعزيز الثقة والجودة في عملية إعداد القوائم المالية وتدقيقها خاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة.

5) حاجة أصحاب المصلحة في الشركات إلى آلية إدارية تسهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم بشأن الأمور المالية والرقابية.

6) بعض الدول تتطلب ضرورة النشر الفعلي لتقارير مالية مرحلية إلى جانب التقارير السنوية، هذا الأمر يتطلب قدراً كبيراً من الوقت والجهد، وقد يكون إشراك أعضاء مجلس الإدارة كافة في هذه العملية التي تستغرق وقتاً طويلاً، أمراً لا يتسم بالكفاءة من ناحية تخصيص موارد مجلس الإدارة.

7) الخلافات التي تحدث بين مصالح أعضاء مجلس الإدارة ومصلحة جودة التقارير المالية بشكل لا يكون ملائماً لتدخل أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في عملية إعداد التقارير المالية، ومن هنا تبرز أهمية وجود أعضاء غير تنفيذيين داخل لجنة التدقيق.

8) عدم تجانس ما بين أعضاء مجلس الإدارة وضخامة عددهم قد يؤدي أحياناً إلى عدم التناسب في تناول العملية الشاقة المليئة بالتفاصيل والخاصة باستعراض تدقيق القوائم المالية للشركة.

ثالثاً: مسؤوليات لجان التدقيق: تشمل مسؤوليات لجان التدقيق القيام بنشاطات أساسية مثل (دحدوح ومحمد، 2013، ص473):

1) تقييم إجراءات الإدارة في تحديد مخاطر الاحتيال والحد منها، بما في ذلك التدابير التي تنفذها الإدارة، والمصممة للمساعدة في اكتشاف الاحتيال والحد منه.

2) الإشراف على الرقابة الداخلية المطبقة على الإدارة عند إعداد التقارير المالية، والبحث عن احتمالات تجاوزات الإدارة أو الاستخدام غير المناسب لتلك الرقابة.

3) مقارنة معقولية النتائج المالية بالنتائج المالية السابقة أو المتوقعة، وإجراء تعديلات ربعية للاحتياطات الرئيسة.

4) تقييم عمليات الإدارة وتوثيقها فيما يتعلق بمعالجة قيود اليومية التي أدخلت بشكل يدوي وعملية إقفال دورة التقارير المالية.

5) تقييم عمليات الإدارة وإجراءاتها وتوثيقها للتقديرات المهمة كلها المستخدمة في عملية إعداد التقارير المالية.

6) وضع برنامج للموظفين وغيرهم للتقرير عن الاحتيال والسلوك غير الأخلاقي.

7) تقديم رؤى أخرى والتوجيه بشأن تنفيذ أو تعزيز تدابير للحد من الاحتيال.

رابعاً: دور لجنة التدقيق في دراسة نظم الرقابة الداخلية: تلعب لجنة التدقيق دوراً مهماً في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي والعمل على تحسينها وتطويرها، خاصةً أنّ عمليات التدقيق الداخلي لها تأثير كبير على جميع عمليات الشركة، كما أنّ

وظيفة التدقيق الداخلي تعد من أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلي، ويتمثل دور لجان التدقيق ومدققي الحسابات القانونيين في الحد من ممارسات المحاسبة الخلاقة (طينة، 2012، ص54). ونظراً لأهمية الرقابة الداخلية في الشركات غالباً ما يقوم مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية فحص الرقابة الداخلية وتقييمها إلى لجنة التدقيق، واستناداً إلى ذلك يعد من مهام لجنة التدقيق التأكد من أنّ إدارة الشركة قد قامت بتصميم وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية ذي كفاءة عالية، إذ يوجد اهتمام متزايد بضرورة قيام لجنة التدقيق بفحص الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات، ويعد بعضهم أنّ ذلك من اهم مسؤوليات لجنة التدقيق (حميدي وآخرون، 2017، ص774).

وقد أصدرت لجنة رعاية المنظمات تقريراً عام 1992 اكدت فيه أهمية الدور الذي يمكن ان تؤديه لجنة التدقيق في الوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية، إذ تعد أحد العوامل المهمة في بيئة الرقابة، ووفقاً للمعيار الثاني الصادر عام 2004 عن مجلس الإشراف على أعمال مراجعي الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي موافقة لجنة التدقيق في الشركة على أداء مراجع الحسابات لخدمة التصدق على تأكيدات الإدارة بشأن هيكل الرقابة الداخلية وذلك حتى لا تتأثر استقلاليته (دحدوح، 2008، ص267).

بناءً على ذلك من الضروري أن تكون لجنة التدقيق على علم بسبعة عناصر رئيسة لنظام القرابة الداخلية الفعّال، وهي (علي وشحاته، 2005، ص326):

1) الرقابة التنظيمية.
2) خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة الداخلية.
3) الرقابة على التقرير وسلطات الاعتماد اللازمة للقيام بالعمليات المختلفة.
4) نظم الرقابة المحاسبية.
5) نظم حماية الأصول.
6) الرقابة الإدارية.
7) الرقابة على التوثيق.

إنّ تلك التطورات سوف تؤدي إلى زيادة أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجان التدقيق بخصوص فحص نظم الرقابة الداخلية وتقييمها، ولكي تكون لجنة التدقيق بمسؤوليتها تجاه الرقابة الداخلية فإنه من الضروري أن تقوم بدراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل، والنظم المحاسبية، والإجراءات المالية والإدارية، واقتراح التعديلات الواجب إدخالها على هذه الجوانب، بالإضافة إلى ضرورة تلقي وفحص الرد على رسالة مراجع الحسابات بشأن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية ومناقشة خطط الإدارة تقييمها للتعامل مع نقاط الضعف المهمة، وأن تتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الشركة.

النتائج والمناقشة:

تمّ توزيع الدرجات على بنود الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وذلك بإعطاء الدرجة /5/ للإجابة بدرجة كبيرة جداً ، والدرجة /4/ للإجابة بدرجة كبيرة، والدرجة /3/ للإجابة بدرجة متوسطة، والدرجة /2/ للإجابة بدرجة منخفضة، والدرجة /1/ للإجابة بدرجة منخفضة جداً، كذلك تمّ استخدام حزمة البرامج SPSS.23 للتحليل الإحصائي. وتمّ إخضاع هذه الاستبانة لاختبار الموثوقية من الناحية العلمية والإحصائية للتأكد من مدى صلاحيتها، حيث تمّ عرضها على مجموعة من الأكاديميين لأخذ ملاحظتهم، وقد أجريت التعديلات اللازمة، كما تمّ اختبار ثبات أداة البحث

باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، حيث بلغت قيمة معامل ثبات ألفا كرونباخ (0.844)، وهي قيمة عالية تدل أنّ ثبات الأداة وصلاحيتها للقياس والدراسة.

اعتمد البحث على الأساليب الإحصائية الآتية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري للعينة، الأهمية النسبية، اختبار (t) لعينة واحدة One- Sample T. test.

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات (لعبارات الاستبيان) وفقاً لمقياس ليكرت:

طول الفئة = (درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا)/عدد فئات الاستجابة

طول الفئة = (5 – 1)/5 = 0.8

وبناءً عليه تمّ اعتماد التبويب المغلق، وتمّ تحديد المجالات الآتية:

الجدول (1) تبويب تدرجات سلم ليكرت الخماسي (تبويب مغلق)

المجال	تقدير الدرجة	الأهمية النسبية
1 – 1.8	بدرجة منخفضة جداً	%(20-36)
1.81 – 2.60	بدرجة منخفضة	%(36.2-52)
2.61 – 3.40	بدرجة متوسطة	%(52.2-68)
3.41 – 4.20	بدرجة كبيرة	%(68.2-84)
4.21 – 5	بدرجة كبيرة جداً	%(84.2-100)

المصدر: من إعداد الباحثة

بناءً على نتائج تفريغ الاستبانة، نبين فيما يلي دور أنشطة لجنة التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الداخليين في إدارات التدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة، حيث قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستبيان، وذلك وفق الآتي:

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار
الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بدور أنشطة لجنة التدقيق في تحقيق نظام الرقابة الداخلية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	درجة الموافقة	Test Value = 3		
					مؤشر tالاختبار	احتمال الدلالة	القرار
1.تُشرف لجنة التدقيق على سياسات وبرامج المصرف لضمان التزامه بالسلوك والدستور الأخلاقي.	3.721	0.674	74.42	كبيرة	6.850	.000	دال
2.تُشرف لجنة التدقيق على اتخاذ القرار الملائم لتصحيح أية اختلالات في العمل.	3.754	0.583	75.08	كبيرة	8.281	.000	دال
3.تقوم لجنة التدقيق بدراسة واقع الرقابة الداخلية وفحصها في المصرف بهدف تحديد نقاط الضعف.	3.738	0.510	74.76	كبيرة	9.266	.000	دال

4.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية.	3.836	0.540	76.72	كبيرة	9.913	.000	دال
5.تدرس لجنة التدقيق خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة في المصرف.	2.459	0.773	49.18	منخفضة	-4.481	.000	دال
6.تقوم لجنة التدقيق بدراسة نظم حماية الأصول في المصرف.	2.410	0.742	48.2	منخفضة	-5.091	.000	دال
7.تقوم لجنة التدقيق بدراسة نظم الرقابة المحاسبية في المصرف.	3.776	0.564	75.52	كبيرة	8.810	.000	دال
8.تقوم لجنة التدقيق بدراسة الرقابة على التوثيق في المصرف.	3.274	0.677	65.48	متوسطة	2.591	.025	دال
9.تتحقق لجنة التدقيق من أداء مجلس الإدارة لمسؤولياته ومراقبة أداء العمل بالمصرف.	3.629	0.645	72.58	كبيرة	6.244	.000	دال
10.تساعد لجنة التدقيق الإدارة في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية عن طريق تحليل المؤشرات المالية وغير المالية.	3.316	0.763	66.32	متوسطة	2.652	.023	دال
11.تتحقق لجنة التدقيق من تنفيذ السياسات الإدارية وعرض التوصيات ومتابعة تنفيذها.	3.379	0.673	67.58	متوسطة	3.606	.000	دال
12.تعمل لجنة التدقيق على تزويد أعضاء مجلس الإدارة بتقارير دورية عن نتائج التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية بهدف تحسين قرارات المجلس في إدارة المصرف.	3.297	0.781	65.94	متوسطة	2.435	.011	دال
13.تضمن لجنة التدقيق الاستغلال الأمثل للموارد في المصرف.	3.263	0.755	65.26	متوسطة	2.230	.005	دال
14.تقوم لجنة التدقيق بفحص مدى ملائمة الأنظمة والتحقق من أنها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات.	3.302	0.769	66.04	متوسطة	2.515	.001	دال
15.تعمل لجنة التدقيق على اتخاذ الإجراءات والسياسات التي من شأنها اكتشاف المخالفات والأخطاء فور حدوثها.	3.337	0.666	66.74	متوسطة	3.240	.000	دال
16.تقوم لجنة التدقيق بفحص عمليات الإدارة الخاصة بتقييم المخاطر.	3.264	0.598	65.28	متوسطة	2.827	.002	دال
17.تقوم لجنة التدقيق بدراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير الإجراءات المالية والإدارية واقتراح	3.525	0.666	70.5	كبيرة	5.047	.000	دال

التعديلات الواجب إدخالها عليها.							
18.تقييم لجنة التدقيق مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة.	3.669	0.570	73.38	كبيرة	7.515	.000	دال
19.تشارك لجنة التدقيق إدارة المصرف في صياغة خطب التكليف لمدقق الحسابات الخارجي بفحص إيضاحات الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية.	3.436	0.671	68.72	كبيرة	4.161	.000	دال
20.تقوم لجنة التدقيق بتلقي وفحص الرد على رسالة مدقق الحسابات بشأن أوجه الضعف في الرقابة الداخلية.	3.605	0.684	72.1	كبيرة	5.663	.000	دال
21.تتابع لجنة التدقيق قيام الإدارة بتطبيق الملاحظات والتوصيات التي يقدمها كل من المدقق الداخلي والخارجي.	3.509	0.636	70.18	كبيرة	5.124	.000	دال
22.تعمل لجنة التدقيق على تفعيل دور التدقيق الداخلي بوصفه من أهم مكونات البيئة الرقابية.	3.631	0.682	72.62	كبيرة	5.924	.000	دال
23.تدعم لجنة التدقيق استقلالية المدقق الداخلي.	3.434	0.714	68.68	كبيرة	3.892	.000	دال
24.تقييم لجنة التدقيق وظيفة التدقيق الداخلي من حيث كفاءة الموظفين والمكافآت المتعلقة بهم.	3.491	0.664	69.82	كبيرة	4.735	.000	دال
25.تقوم لجنة التدقيق بالتنسيق بين المدقق الداخلي والجهات الرقابية الأخرى في المصرف.	3.482	0.704	69.64	كبيرة	4.384	.000	دال
26.تقترح لجنة التدقيق الحلول البديلة من أجل زيادة فعالية الرقابة الداخلية.	3.525	0.657	70.5	كبيرة	5.117	.000	دال
27.تعمل لجنة التدقيق بالتأكد من أنّ إدارة التدقيق الداخلي تتابع التطورات في المبادئ والمعايير المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية المختصة.	3.650	0.661	73	كبيرة	6.296	.000	دال
28.تعقد لجنة التدقيق اجتماعات دورية مع هيئة الرقابة لمتابعة سير العمل في المصرف.	3.749	0.567	74.98	كبيرة	8.458	.000	دال
29.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من مدى استجابة الإدارة لتوصيات المدقق الداخلي لتقوية نظام الرقابة في المصرف.	3.698	0.629	73.96	كبيرة	7.105	.000	دال
30.تراجع لجنة التدقيق القوائم المالية الدورية والختامية للمصرف للتأكد من استيفائها لمتطلبات المبادئ والمعايير.	3.293	0.723	65.86	متوسطة	2.595	.001	دال

31.تقوم لجنة التدقيق بالتوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء الرقابة وتحديد تعويضاتهم وتقييم أدائهم.	3.286	0.692	65.72	متوسطة	2.646	.003	دال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

يبين الجدول رقم (2) أنّ المتوسطات الحسابية لأنشطة لجنة التدقيق التي تحمل الأرقام الواردة في الجدول وفق الآتي (1، 2، 3، 4، 7، 9، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29) حصلت على موافقة بدرجة كبيرة من وجهة نظر أفراد العينة، وهي تتضمن الأنشطة الآتية: إشراف لجنة التدقيق على سياسات وبرامج المصرف لضمان التزامه بالسلوك والدستور الأخلاقي، والإشراف على اتخاذ القرار الملائم لتصحيح أية اختلالات في العمل، ودراسة واقع الرقابة الداخلية وفحصها في المصرف بهدف تحديد نقاط الضعف، والتأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، ودراسة نظم الرقابة المحاسبية في المصرف، والتحقق من أداء مجلس الإدارة لمسؤولياته ومراقبة أداء العمل بالمصرف، ودراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير الإجراءات المالية والإدارية واقتراح التعديلات الواجب إدخالها عليها، وتقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة، ومشاركة إدارة المصرف في صياغة خطب التكليف لمدقق الحسابات الخارجي بفحص إيضاحات الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية، وتلقي وفحص الرد على رسالة مدقق الحسابات بشأن أوجه الضعف في الرقابة الداخلية، ومتابعة قيام الإدارة بتطبيق الملاحظات والتوصيات التي يقدمها كل من المدقق الداخلي والخارجي، وتفعيل دور التدقيق الداخلي بوصفه من أهم مكونات البيئة الرقابية، ودعم استقلالية المدقق الداخلي، وتقييم وظيفة التدقيق الداخلي من حيث كفاءة الموظفين والمكافآت المتعلقة بهم، والتنسيق بين المدقق الداخلي والجهات الرقابية الأخرى في المصرف، واقتراح الحلول البديلة من أجل زيادة فعالية الرقابة الداخلية، والتأكد من أنّ إدارة التدقيق الداخلي تتابع التطورات في المبادئ والمعايير المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية المختصة، وعقد اجتماعات دورية مع هيئة الرقابة لمتابعة سير العمل في المصرف، والتأكد من مدى استجابة الإدارة لتوصيات المدقق الداخلي لتقوية نظام الرقابة في المصرف.

بينما حصلت المتوسطات الحسابية لأنشطة لجنة التدقيق التي تحمل الأرقام الواردة في الجدول وفق الاتي (8، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 30، 31) على موافقة بدرجة متوسطة من وجهة نظر أفراد العينة، وهي تتضمن الأنشطة الاتية: قيام لجنة التدقيق بدراسة الرقابة على التوثيق في المصرف، ومساعدة الإدارة في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية عن طريق تحليل المؤشرات المالية وغير المالية، والتحقق من تنفيذ السياسات الإدارية وعرض التوصيات ومتابعة تنفيذها، وتزويد أعضاء مجلس الإدارة بتقارير دورية عن نتائج التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية بهدف تحسين قرارات المجلس في إدارة المصرف، وضمان الاستغلال الأمثل للموارد في المصرف، وفحص مدى ملائمة الأنظمة والتحقق من أنها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات، واتخاذ الإجراءات والسياسات التي من شأنها اكتشاف المخالفات والأخطاء فور حدوثها، وفحص عمليات الإدارة الخاصة بتقييم المخاطر، ومراجعة القوائم المالية الدورية والختامية للمصرف للتأكد من استيفائها لمتطلبات المبادئ والمعايير، والتوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء الرقابة وتحديد تعويضاتهم وتقييم أدائهم.

أما المتوسط الحسابي لأنشطة لجنة التدقيق والتي تقابل العبارتين (5، 6) فقد حصلت على متوسطات حسابية تقابل درجة الموافقة منخفضة، وهي تتضمن النشاطين الآتيين: تدرس لجنة التدقيق خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة في المصرف، ودراسة نظم حماية الأصول في المصرف.

أما على المستوى الكلي لجميع الأنشطة، فقد تمّ حساب المتوسط الحسابي العام لجميع الأنشطة، ومن ثمّ اختبار فرضية الدراسة وفق الآتي:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين العاملين في إدارة التدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة حول مساهمة أنشطة لجنة التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية المصرفية.

الجدول (3) نتائج اختبار فرضية الدراسة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%
41	3.4431	.6656	.01863	68.86%	19.33%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
4.263	.000	.4431	.4172	.4792

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (3) أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام لأنشطة لجنة التدقيق في تحسين نظام الرقابة الداخلية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.4431)، وتقع ضمن المجال (3.41–4.20)، وتقابل شدة الإجابة "بدرجة كبيرة" على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (19.33%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية الدراسة ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول أنّ هناك تأييد كبير للأنشطة التي تمارسها لجنة التدقيق وتؤدي إلى تحسين نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في المصارف السورية الخاصة عينة الدراسة، وبأهمية نسبية (68.86%)، مما يعني أنّ لجنة التدقيق تؤدي دوراً مهماً في تحسين نظام الرقابة الداخلية وفعاليته عندما تمارس هذه الأنشطة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

أظهرت النتائج إجماع أفراد العينة أنّ هناك مجموعة من الأنشطة التي تمارسها لجنة التدقيق، والتي تسهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في المصارف السورية الخاصة، وقد كانت ممارسة هذه الأنشطة:

1- بدرجة كبيرة؛ فيما يتعلق بإشراف لجنة التدقيق على سياسات وبرامج المصرف لضمان التزامه بالسلوك والدستور الأخلاقي، والإشراف على اتخاذ القرار الملائم لتصحيح أية اختلالات في العمل، ودراسة واقع الرقابة الداخلية وفحصها في المصرف بهدف تحديد نقاط الضعف، والتأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، ودراسة نظم الرقابة المحاسبية في المصرف، والتحقق من أداء مجلس الإدارة لمسؤولياته ومراقبة أداء العمل بالمصرف، ودراسة ومراجعة

التقارير الخاصة بتطوير الإجراءات المالية والإدارية واقتراح التعديلات الواجب إدخالها عليها، وتقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة، ومشاركة إدارة المصرف في صياغة خطب التكليف لمدقق الحسابات الخارجي بفحص إيضاحات الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية، وتلقي وفحص الرد على رسالة مدقق الحسابات بشأن أوجه الضعف في الرقابة الداخلية، ومتابعة قيام الإدارة بتطبيق الملاحظات والتوصيات التي يقدمها كل من المدقق الداخلي والخارجي، وتفعيل دور التدقيق الداخلي بوصفه من أهم مكونات البيئة الرقابية، ودعم استقلالية المدقق الداخلي، وتقييم وظيفة التدقيق الداخلي من حيث كفاءة الموظفين والمكافآت المتعلقة بهم، والتنسيق بين المدقق الداخلي والجهات الرقابية الأخرى في المصرف، واقتراح الحلول البديلة من أجل زيادة فعالية الرقابة الداخلية، والتأكد من أنّ إدارة التدقيق الداخلي تتابع التطورات في المبادئ والمعايير المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية المختصة، وعقد اجتماعات دورية مع هيئة الرقابة لمتابعة سير العمل في المصرف، والتأكد من مدى استجابة الإدارة لتوصيات المدقق الداخلي لتقوية نظام الرقابة في المصرف.

2- بدرجة متوسطة؛ فيما يتعلق بقيام لجنة التدقيق بدراسة الرقابة على التوثيق في المصرف، ومساعدة الإدارة في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية عن طريق تحليل المؤشرات المالية وغير المالية، والتحقق من تنفيذ السياسات الإدارية وعرض التوصيات ومتابعة تنفيذها، وتزويد أعضاء مجلس الإدارة بتقارير دورية عن نتائج التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية بهدف تحسين قرارات المجلس في إدارة المصرف، وضمان الاستغلال الأمثل للموارد في المصرف، وفحص مدى ملائمة الأنظمة والتحقق من أنها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات، واتخاذ الإجراءات والسياسات التي من شأنها اكتشاف المخالفات والأخطاء فور حدوثها، وفحص عمليات الإدارة الخاصة بتقييم المخاطر، ومراجعة القوائم المالية الدورية والختامية للمصرف للتأكد من استيفائها لمتطلبات المبادئ والمعايير، والتوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء الرقابة وتحديد تعويضاتهم وتقييم أدائهم.

3- بدرجة منخفضة؛ فيما يتعلق بدراسة خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة في المصرف، ودراسة نظم حماية الأصول في المصرف.

التوصيات:

1- ضرورة قيام لجنة التدقيق بمراجعة القوائم المالية الدورية والختامية للمصارف للتأكد من استيفائها لمتطلبات مبادئ ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية المصرفية، والتوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء الرقابة وتحديد تعويضاتهم وتقييم أدائهم.

2- ضرورة قيام لجنة التدقيق بفحص مدى ملائمة الأنظمة والتحقق من أنها توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات، واتخاذ الإجراءات والسياسات التي من شأنها اكتشاف المخالفات والأخطاء فور حدوثها، وفحص عمليات الإدارة الخاصة بتقييم المخاطر.

3- ضرورة قيام لجنة التدقيق بدراسة الرقابة على التوثيق في المصرف، ومساعدة الإدارة في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية عن طريق تحليل المؤشرات المالية وغير المالية، والتحقق من تنفيذ السياسات الإدارية وعرض التوصيات ومتابعة تنفيذها، وتزويد أعضاء مجلس الإدارة بتقارير دورية عن نتائج التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية بهدف تحسين قرارات المجلس في إدارة المصرف.

4- ضرورة قيام لجنة التدقيق بدراسة خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة في المصرف، ودراسة نظم حماية الأصول في المصرف.

المراجع:

1- الحسيني، مرتضى محمد شاني؛ السعبري، إبراهيم عبد موسى. *توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة*، مجلة بابل للعلوم المصرفية والتطبيقية، العدد (4)، المجدل (25)، 2017، 1524-1553.

2-حماد، طارق عبد العال. *حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب): تطبيقات الحوكمة في المصارف*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، 201.

3- حميدي، كرار؛ مجي، أحمد حسين؛ نصيف، علاء حسين. *أهمية لجنة الدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية*، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (14)، العدد الثالث، 2017، 765-782.

4- داود، لؤي محفوظ. *دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية*، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن، 2015.

5- دحدوح، حسين أحمد. *دور جنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، العدد الأول، 2008، 25.

6- دحدوح، حسين أحمد. *مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية: دراسة ميدانية*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد الأول، 2015، 69-93.

7- دحدوح، حسين أحمد؛ محمد، عمر أحمد. *دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية: دراسة ميدانية*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 029)، العدد الثاني، 2013، 463-487.

8- الذنيبات، علي. *تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق*، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، 181.

9- الشحنة، أبو زيد رزاق. *تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية*، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، 46.

10- الشذر، ضيماء محمد جواد. *مسؤولية المدقق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر*، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة بغداد، 2007، 57.

11- طينة، رنا جمال، *دور لجان التدقيق ومدققي الحسابات القانونيين في الحد من ممارسات المحاسبة الخلاقة: دراسة ميدانية تحليلية على المصارف الفلسطينية العاملة في فلسطين*، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، 54.

12- عبد، نهى صافي؛ إبراهيم، آفاق ذنون. *دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات تمهيد الدخل في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية*، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (45)، الجزء الأول، جامعة تكريت، 2019، 247-265.

13- علي، عبد الوهاب نصر؛ شحاته، شحاته السيد. *الرقابة والمراجعة الحديثة في بيئة تكنولوجيا القرن الواحد والعشرين: دراسة في البنوك التجارية اليمنية*، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2005، 326.

14- الغزاوي، زكي جبار كاظم. *دور قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ومسؤوليته في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الدوائر الحكومية: بحث في اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي لوزارة المالية والهيئة العامة للضرائب*، المعهد العربي للمحاسبين القانونين، بغداد، 2008، 68.

15- كيرزان، فاتن حنا. *مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة: دراسة مقارنة*، مجلة المنارة، المجلد (19)، العدد الرابع، 2013، 85-121.

16- يعقوب، فيحاء عبد الله. *التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة*، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006، 120.

17- AICPA. *Codification of Statements of Auditing Standards, Chicago, Commerce Clearing House*, 2012. www.aicpa.org.

17- Robert R. Moeller, *Brink's Modern Internal Auditing* , Sixth Edition 2008, 3.